مؤتمر صحفي للجنة

٨٤/١٢/٢٩

19821229_0001a_L

مؤتمر صحافي للجنة امهات المعتقلين:

اطلقوا سراح ابنائنا

لجنة المحامين تذيع وثيقة عملها

جانب من المؤتمر الصحافي

اكدت لجنة امهات المعتقلين والمخطوفين في المؤتمر الصحافي الذي عقدته امس في دار نقابة الصحافة ان استمرار التجاهل او التجهيل لقضيتهن سيضيف مأساة جديدة كبيرة الى كارثة الثماني سنوات الماضية، وطالبت اللجنة ان يسود القانون في هذه القضية، كما طالبت بمعرفة مصير المئات من المخطوفين مؤكدة على واجب السلطة تأمين الحرية والامن لجميع ابناء الوطن، مشيرة الى انسداد جميع وسائل المراجعة القانونية لدى السلطة داعية رئيس البلاد الى «فتح السجون عن ازواجنا واخواننا وابنائنا ولاخلاء سبيل من لا تهم عليه وتقديم المتهمين الى المحاكمة حيث يجب ان يسود القانون».

واكدت اللجنة في مؤتمرها الصحافي «ان المئات من رجالنا وازواجنا هم الان قيد الاعتقال لدى «القوات اللبنانية» وطالبت بوجوب كشف الستار عن المئات من المعتقلين لدى هذه القوات، وبضرورة العمل على الافراج عنهم فوراً صوناً للتعايش الوطني وحرصاً على «مسيرة الانقاذ».

واكدت اللجنة انها لم تعد بحاجة «الى الوعود ولا الى التعهدات بل الى العمل من اجل توفير مأساة محتملة على لبنان وعلى العهد الجديد».

وعرضت اللجنة في المؤتمر الصحافي لكافة اوجه التحرك الذي قامت به من اتصالات مع المسؤولين الرسميين ومع الفعاليات ومن تظاهر سلمي ودعت جميع اللبنانيين والهيئات العالمية الى اعلان التضامن مع قضية المعتقلين والمخطوفين، مؤكدة ان «رهاننا على الشرعية لم يسقط»، داعية السلطة الى العمل من اجل ايجاد الحل الطبيعي والقانوني والانساني لهذه القضية.

وقد وزعت اللجنة وثيقة بأسماء حوالي الف ومئة معتقل ومخطوف ومفقود هي الاسماء التي استطاعت اللجنة جمعها في عملية الاكتتاب التي نظمتها.

من جهتها اعلنت لجنة المحامين للدفاع عن الحريات والديمقراطية وعن المخطوفين والمعتقلين السياسيين عن وثيقة عمل لتحركها. وقد قرأ وثيقة اللجنة المحامي الاستاذ احمد سويد بحضور عدد من اعضائها هم النائب زاهر الخطيب والسيدين طارق شهاب وسنان براج. وتعلن الوثيقة انها ستتحرك على الصعيدين التشريعي والاجرائي واضعة نفسها بتصرف امهات المخطوفين والمعتقلين داعية المحامين الانضمام اليها (راجع ص ٥)

نص المؤتمر الذي

1982_12_29_0001b_t

النداء ١٩٨٢/١٢/٢٩

لجنة امهات المعتقلين والمخطوفين في مؤتمر صحافي مع لجنة المحامين:

نريد معرفة مصير أبنائنا ونطالب بسيادة القانون وبحقنا بالحرية والأمن

ليكشف الستار عن المئات من المعتقلين لدى "القوات اللبنانية" وليفرج عنهم فورًا

لجنة المحامين للدفاع عن الحريات والمعتقلين والمخطوفين: سنتحرك على الصعيدين التشريعي والاجرائي

جانب من المؤتمر الصحافي في دار نقابة الصحافة

صرخة مدوية اطلقتها امهات وشقيقات وزوجات اكثر من الفي مخطوف ومفقود ومعتقل في بيروت الضاحية، مطالبة رئيس البلاد بالافراج عن ابنائهن واشقائهن وازواجهن «ليعيدوا معنا بتلحمهم ودمهم له بالصرورة والذكريات».

فبحضور حشد من النقابيين والمحامين ورجال الدين وأهالي المعتقلين والمخطوفين وممثلي الصحافة المحلية والعالمية انعقد المؤتمر الصحافي الذي دعت اليه لجنة امهات المعتقلين والمخطوفين ولجنة المحامين التي تشكلت للدفاع عن الحريات والديمقراطية وعن المخطوفين والمعتقلين السياسيين، عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر امس، بدار الصحافة اللبنانية.

حضر المؤتمر الصحافي الذي استغرق ساعة ونصف الساعة نقيب الصحافة اللبنانية الاستاذ محمد البعلبكي، وامين سر النقابة الاستاذ باسم السبع، ممثل عن دار الفتوى الاسلامية الشيخ عبدالناصر الجبري، وعن لجنة المحامين السادة المحامون: النائب زاهر الخطيب، طارق شهاب، احمد سويد، وليد الترك وسنان براج.

وقد عرضت اللجنة في مؤتمرها خطوات التحرك الذي خاضته منذ ١٩٨٢/١١/٢٤ والجهود التي بذلتها والدعوة والاعتصام الذي احتجبت بهما قضيتها والوعود التي اغدقت دون ان تتوصل الى ايجاد حل طبيعي لهذه القضية.

وحذرت اللجنة من مغبة تجاهل هذه القضية وانعكاسات الاهمال الرسمي لها على المصلحة الوطنية، مبدية تخوفها من ان يؤدي ذلك الى ان تتحول هذه القضية الى مأساة جديدة تضاف الى كارثة الثمان سنوات الماضية.

واكدت اللجنة على ان رهانها على رئيس الجمهورية لم يسقط متمنية ان يستجيب رئيس الجمهورية لعدالة هذه القضية ويعمل على ايجاد الحل لها.

اما لجنة المحامين فقد طرحت في ثيقة عملها التي ستكون بمثابة برنامج تحرك لها على الصعيدين التشريعي والاجرائي، لمساعدة لجنة امهات المعتقلين والمخطوفين بانها ستقوم بكل ما يتطلبه منها واجبها الانساني والمهني من دفاع عن جميع المقهورين والمظلومين من ابناء الشعب اللبناني.

كلمة البعلبكي

وقد استهل نقيب الصحافة الاستاذ محمد بعلبكي المؤتمر بكلمة رحب فيها بالحضور وقال:

«باعتبار اننا جميعا كما نتمنى ان لا يكون هناك مشكلة معتقلين ومخطوفين، ولكن هذه المشكلة موجودة على ارض الواقع فان هذه الدار تفتح ابوابها امامكم، لكي تعبروا ومن على منبرها عن قضيتكم العادلة.

في هذه الايام ولبنان يحتفل بذكرى ميلاد السيد المسيح ومولد النبي العربي الكريم، ويحاول ان يستلهم منها تلك المبادىء الكريمة التي تشمل بعدل تلك التعاليم الالهية من مبادىء المحبة والرحمة والرفق نحب ان نستلهم هذه المبادىء التي يدعو اليها كلا الدينين الكريمين. في موضوع المعتقلين والمخطوفين التي لم تعط، وللاسف، الكثير من الاهتمام بعد.

ان قلوب اللبنانيين مع كل مظلوم ومتألم خصوصا عندما يكون وجه الالم هو عدوان على حقوق الانسان البديهية، وخصوصا وان لبنان كان من اوائل الدول التي لبت شرعة حقوق الانسان، لذا نأمل ان يتبلور ذلك بعمل يخدم هذه القضية كي لا يكون ذلك مجرد حلم».

البيان

ثم تلت السيدة ماجدة دمج بيان لجنة امهات المعتقلين والمخطوفين، ذكرت فيه شكرت جميع الحاضرين على تعاونهم وتضامنهم مع هذه القضية:

«حضرة النقيب، ايها السادة: اننا امهات وزوجات واخوات اكثر من الفي مخطوف ومفقود ومعتقل في بيروت الضاحية، مطالبة رئيس البلاد بالافراج عن ابنائهن واشقائهن وازواجهن «ليعيدوا معنا بتلحمهم ودمهم له بالصرورة والذكريات».

المعتقلون

لقد طرقت لجنتنا باب المسؤول الاول فخامة رئيس الجمهورية الرئيس امين الجميل، وكذلك باب رئيس الحكومة وزير الداخلية شفيق الوزان وابواب العديد من رجال الدين والوزراء والنواب والفعاليات والهيئات المختلفة الحريصة على هذه القضية التي تقض مضاجع عائلاتنا والتي ان الوطن بأسره يتلوى فوق مكاويها لانها قضية تمس جوهر سيادة الكيان وتصيب صميم حقوق الانسان اللبناني.

وفوجئنا، انه بالرغم من حجم الدعم والاهتمام والعطف الكبير الذي اجبطت به قضيتنا وبرغم كل المحاولات والجهود التي بذلناها باتجاه وضع هذه القضية تحت سيف القانون، فاننا لم نتمكن للاسف من الوصول الى خطوة اولى على طريق ايجاد حل طبيعي لهذه القضية التي تتحول الى مأساة جديدة تضاف الى مآسي اللبنانيين.

لم يتمكن كل الذين طرقنا ابوابهم وفتحوها لنا والذين شاركونا بعواطفهم او بدعمهم دون مبالغة، بالدعاء، لنا بالتوفيق، من ان يفتحوا لنا بصيص نور نحو احتمال اعادة رجالنا واخواتنا وابنائنا الى بيوتنا سواء منهم من اعتقل في منزله دون اسباب قانونية صريحة وواضحة ورسمية، او اختطف على طرقات استأمنوا سلوكها، لاعتقادهم واطلاقا من نواياهم الطيبة، ان الشرعية التي قامت مع العهد الجديد بعد طول انتظار قد اعادت الامور الى طبيعتها، على الاقل من خلال نجاحها في انهاء كل اثر لتقسيم العاصمة حيث اعادت اليها حلم بيروت الكبرى.

واستطرد البيان: «ان محصلة تفصيلات هذه المأساة لا تكمن في غياب اكثر من الفي معتقل ومخطوف ومفقود في مدينة بيروت حيث يعلو العدد الى رقم يكاد يكون خياليا في المناطق اللبنانية الاخرى التي تخضع للشرعية. انها المأساة التي تدلل عليها هنا هو ان مصير رجالنا واخواتنا وابنائنا لم يزل مجهولا عند الجهات التي اعترفت او اعتقلتهم او احتجزتهم رغم اعتراف هذه الجهات بمساهمتها في العملية حيث لم تزل على ما نحن عليه وكأن شيئا لم يكن.

استمرار التجاهل

اننا نرى ان المضي في هذا التجاهل او التجهيل من شأنه ان يصيف الى الكارثة التي اصابت وطننا نكبة من نكبات سنوات، مأساة جديدة تعلو في حجمها وابعادها على كل مأساة شهدها الوطن المعذب، لان كارثة المحتجزين والمعتقلين والمفقودين تمت مع ولادة عهد رفع شعار مسيرة «الانقاذ الوطني».

اننا مع ذلك نؤكد وبالرغم من وطأة مأساتنا التي يأتت مأساة كل اللبنانيين، ان رهاننا لم يسقط ولن يسقط عن الشرعية لانا نحاول كعواطفنين النهوض بهذا الوطن الذي ابتلي بكل انواع البلاء. لذلك لم نفقد الامل ان يستجيب رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل لعدالة قضيتنا وهو اب لثلاثة اطفال كاطفالنا يحتاجون اليه كما نحتاج الى ازواجنا كما يحتاج اطفالنا الى آبائهم.

وذكر البيان باللقاء الذي خص به الرئيس امين الجميل الاطفال اللبنانيين يوم عيد الاستقلال في القصر الجمهوري، وكيف استوقفته طفلة، وقد هم بمغادرة القاعة بعد اللقاء، وسألته «عمو لويس رايح؟» وتابع البيان:

«لقد شعر اطفالنا يومها بعدي عمق اللقاء بين الاب وابنه وبمأساة الافتراق بين الاب وطفله، فكيف بالحري بحالة اطفالنا اليوم وقد انتزع آباؤهم من منازلهم دونما سبب قانوني معروف وليس في استطاعتنا، نحن الامهات، ان نقول لاطفالنا ان ابن «راح» أباؤهم؟».

واستشهد البيان بمقتطفات من خطاب القسم الذي قال فيه الرئيس الجميل: «ان همه الاول هو وقف دورة العنف والنزف» و«يجب ضمان امن الوطن وسلامة المواطن ولن يتحقق ذلك الا من خلال دولة قوية مستقلة سيدة تحتو الحريات» ووعد «ان سيف العدالة سيلمع فوق كل الرؤوس» واكد رئيس الجمهورية «على التزام لبنان بميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان».

وقال البيان: «كذلك اعلنت حكومة الرئيس شفيق الوزان في بيانها الوزاري في مستهل هذا العهد الجديد انها تعتبر ان القانون هو حد الحرية وضمانها وان حق المواطن على الدولة والمجتمع بوازي واجبها نحوه».

واضاف البيان: «نحن امهات زوجات واخوات المعتقلين والمخطوفين بأكثر من جواب على هذا الوعد الذي نلقيناه، ونؤكد عليه، دون اي مبرر للتجهيل، ويجب ان يكشف الستار عن المئات من المعتقلين لدى «القوات اللبنانية» وان يفرج عنهم فورا صيانة للقانون الوطني وحرصا على مسيرة الاتفاق.

واضاف البيان محذرا: «ليس من باب المبالغة القول ان قضية المعتقلين والمحتجزين والمفقودين تشكل بداية كارثة كبيرة قد تنضم لا سمح الله الى جملة الكوارث التي عانانا لبنان وهو الآن في غنى عنها مع اطلالة هذا العام والعهد الجديدين.

انا نحن امهات زوجات واخوات المعتقلين والمخطوفين والمفقودين نشعر الآن بالوخشة والخوف على مصير اطفالنا الذين افتقدوا الابوة كما افتقدوا من يعيلهم، لذلك لم نعد بحاجة الى الاهتمامات، ولا الى سؤال ينتظر جوابا، انما بامس الحاجة كلبنانيين ان يوفر على لبنان وعلى العهد الجديد مأساة محتملة لانه لم يعد لبنان يقادر على احتمالها اذا استمرت هذه القضية في ظلام مجهول.

دعوة للتضامن

«وبعد البيان على اللبنانيين في مختلف مراتب مسؤولياتهم التضامن مع هذه القضية بفعالية وبجدية من اجل ان نفرض بانفسنا كمجتمع حضاري ورأي حقوق الانسان وقيمة القانون وفي نفوذ امننا الشخصي ونحصنه وحدنا، وانما الخوف كل الخوف ان يبقى باب جهنم مفتوحا على من تبقى من اللبنانيين لولاها مثل هذا المصير بين يوم واخر دون ان يعرفوا له سببا ودون ان يكون هناك اي مسؤول.

وناشد البيان الهيئات الدولية على اختلافها «العمل لانقاذ حقوق الانسان في لبنان، خاصة وان الدول الحريصة على هذه الحقوق سبقت واعطت رأيها في هذه القضية من خلال بيان مشترك صدر عن سفارات الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا في بيروت، حيث سمح لسفراء هذه الدول المشتركة في القوة المتعددة الجنسية بزيارة بعض الاشخاص بتاريخ ١٩ تشرين الاول الماضي. وسبق لوزير الدفاع الايطالي لبليو لاغوريو يوم ٨٢/١٠/١٤ ان اعلن ان السلطات اللبنانية اعتقلت ١٤٤١ شخصا في بيروت الامر الذي ترفضه ايطاليا لانه يؤدي الى خرق حقوق الانسان، وابدت عن تخوفها من ان تجد الحكومة اللبنانية نفسها امام حقيقة واقعة».

واستطرد البيان: «رغم ذلك نقول اهلا السادة انا كلبنانيين لا نريد ان تكون الهيئات الدولية هي ملاذنا في صيانة حقوق الشخصية والقانونية، لان ملاذنا نريده الشرعية والشرعية وحدها».

واعلن البيان: «ان لجنة امهات اهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين التي استهجنت كل الشراء اللبنانيين على اختلافهم، عبرت للآن بالوسائل السلمية حواجز «القوات اللبنانية» غير الشرعية دون حق لها وضمن ظروف اعتبرها اللبنانيون بداية العهد الجديد انها باتت في حكم المنسية، انما فاجأنا هذه الممارسات بالعودة من جديد لنعمق الشرخ وندفع بالأمأة الى حلقة جديدة بين صفوف اللبنانيين في وقت راهن قد يجمع الجميع على ان ازالة حواجز الحاضر يجب ان تزيل رواسب الماضي، فاذا وحده الماضي القبيح يظل علينا من جديد.

ان لجنة المتابعة تؤكد لحضراتكم انه لدينا من وقائع ان المئات من رجالنا وازواجنا هم الآن قيد الاعتقال لدى هذه «القوات اللبنانية» غير الشرعية.

لذلك فنحا بزيارة لرئيس الجمهورية الرئيس كميل شمعون في اطار الاتصالات التي اجريناها، ويوم الاربعاء ٨٢/١٢/١٥ تسلم الرئيس شمعون من اللجنة قسما من لوائح الاسماء التي تم تسجيلها وطالبنا ان نردده بالسمه الباقي وتعهدنا بانه سيبذل جهده الخالص في هذا السبيل، وانه سيبلغني الرئيس الجميل لهذه الغاية، واعتبر قضيتنا هي طلب حق ويجب ان تلاقي آذانا صاغية لدى المسؤولين، وقال الرئيس شمعون انه سيبذل قصارى جهده لتحقيق ما نريد، وانه سيتصل بالرئيس الجميل فورا في المحاكمة، لان هدفنا دفع مسيرة الافراج التي هي رهاننا الاول والاخير نحو وطن يليع فيه كبد القانون فوق رؤوس الجميع حيث لنا حق في ان نعيش، واذا بقدر مشاعرنا «لانني مررت بالتجربة ذاتها عندما خطف ابن شقيقي عام ١٩٧٧ وحتى الآن لم نهتد على اثر يدلنا على مكان وجوده».

وفي الختام نفسه التقينا رئيس الكتائب الشيخ بيار الجميل حيث اكدنا له انه ليس من حق «القوات اللبنانية» احتجاز اي شخص كان حتى ولو كان منتميا الى احزاب اخرى، وسلمنا لائحة تضم ٢٥٦ اسما هم لدى «القوات اللبنانية»، ونفى رئيس الكتائب ان يكون لدى «القوات اللبنانية» اي شخص محتجز وانه اذا كان ثمة موقوفين كما تؤكد اللجنة يمكن ان يكون هناك شخص او اثنين من المجرمين.

واصرينا عليه وجوه اشخاص خطفوا من داخل منازلهم او على الحواجز التابعة «للقوات اللبنانية»، فوعدنا بانه سيجري تحقيقا بالاسماء التي تسلمها واذا تأكد له وجودهم عند «القوات اللبنانية» سيفرج عنهم بنفسه.

للاسف لم تزل قضيتنا بيد المسؤولين عن القوات اللبنانية، ولم نزل في انتظار جواب على هذا الوعد الذي تلقيناه، ونؤكد عليه، دون اي مبرر للتجهيل، ويجب ان يكشف الستار عن المئات من المعتقلين لدى «القوات اللبنانية» وان يفرج عنهم فورا صيانة للقانون الوطني وحرصا على مسيرة الاتفاق.

واضاف البيان محذرا: «ليس من باب المبالغة القول ان قضية المعتقلين والمحتجزين والمفقودين تشكل بداية كارثة كبيرة قد تنضم لا سمح الله الى جملة الكوارث التي عانانا لبنان وهو الآن في غنى عنها مع اطلالة هذا العام والعهد الجديدين.

انا نحن امهات زوجات واخوات المعتقلين والمخطوفين والمفقودين نشعر الآن بالوخشة والخوف على مصير اطفالنا الذين افتقدوا الابوة كما افتقدوا من يعيلهم، لذلك لم نعد بحاجة الى الاهتمامات، ولا الى سؤال ينتظر جوابا، انما بامس الحاجة كلبنانيين ان يوفر على لبنان وعلى العهد الجديد مأساة محتملة لانه لم يعد لبنان يقادر على احتمالها اذا استمرت هذه القضية في ظلام مجهول.

دعوة للتضامن

«وبعد البيان على اللبنانيين في مختلف مراتب مسؤولياتهم التضامن مع هذه القضية بفعالية وبجدية من اجل ان نفرض بانفسنا كمجتمع حضاري ورأي حقوق الانسان وقيمة القانون وفي نفوذ امننا الشخصي ونحصنه وحدنا، وانما الخوف كل الخوف ان يبقى باب جهنم مفتوحا على من تبقى من اللبنانيين لولاها مثل هذا المصير بين يوم واخر دون ان يعرفوا له سببا ودون ان يكون هناك اي مسؤول.

وناشد البيان الهيئات الدولية على اختلافها «العمل لانقاذ حقوق الانسان في لبنان، خاصة وان الدول الحريصة على هذه الحقوق سبقت واعطت رأيها في هذه القضية من خلال بيان مشترك صدر عن سفارات الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا في بيروت، حيث سمح لسفراء هذه الدول المشتركة في القوة المتعددة الجنسية بزيارة بعض الاشخاص في يتاريخ ١٩ تشرين الاول الماضي. وسبق لوزير الدفاع الايطالي لبليو لاغوريو يوم ٨٢/١٠/١٤ ان اعلن ان السلطات اللبنانية اعتقلت ١٤٤١ شخصا في بيروت الامر الذي ترفضه ايطاليا لانه يؤدي الى خرق حقوق الانسان، وابدت عن تخوفها من ان تجد الحكومة اللبنانية نفسها امام حقيقة واقعة».

واستطرد البيان: «رغم ذلك نقول اهلا السادة انا كلبنانيين لا نريد ان تكون الهيئات الدولية هي ملاذنا في صيانة حقوق الشخصية والقانونية، لان ملاذنا نريده الشرعية والشرعية وحدها».

واعلن البيان: «ان لجنة امهات اهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين التي استهجنت كل الشراء اللبنانيين على اختلافهم، عبرت للآن بالوسائل السلمية حواجز «القوات اللبنانية» غير الشرعية دون حق لها وضمن ظروف اعتبرها اللبنانيون بداية العهد الجديد انها باتت في حكم المنسية، انما فاجأنا هذه الممارسات بالعودة من جديد لنعمق الشرخ وندفع بالأمأة الى حلقة جديدة بين صفوف اللبنانيين وفي وقت راهن قد يجمع الجميع على ان ازالة حواجز الحاضر يجب ان تزيل رواسب الماضي، فاذا وحده الماضي القبيح يظل علينا من جديد.

ان لجنة المتابعة تؤكد لحضراتكم انه لدينا من وقائع ان المئات من رجالنا وازواجنا هم الآن قيد الاعتقال لدى هذه «القوات اللبنانية» غير الشرعية.

لذلك فنحا بزيارة لرئيس الجمهورية الرئيس كميل شمعون في اطار الاتصالات التي اجريناها، ويوم الاربعاء ٨٢/١٢/١٥ تسلم الرئيس شمعون من اللجنة قسما من لوائح الاسماء التي تم تسجيلها وطالبنا ان نردده بالسمه الباقي وتعهدنا بانه سيبذل جهده الخالص في هذا السبيل، وانه سيبلغني الرئيس الجميل لهذه الغاية، واعتبر قضيتنا هي طلب حق ويجب ان تلاقي آذانا صاغية لدى المسؤولين، وقال الرئيس شمعون انه سيبذل قصارى جهده لتحقيق ما نريد، وانه سيتصل بالرئيس الجميل فورا في المحاكمة، لان هدفنا دفع مسيرة الافراج التي هي رهاننا الاول والاخير نحو وطن يليع فيه كبد القانون فوق رؤوس الجميع حيث لنا حق في ان نعيش، واذا عشنا حياة يعمها السلام فسنهدش العالم».

وشكر البيان مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد الذي اختص هذه القضية برعاية وسعى لمساعدة اللجنة وفتح لها داره مقراً لها «ونائب المجلس الشرعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين وجميع الشخصيات والهيئات والنواب الذين تضامنوا مع اللجنة وتحسسوا هذه المأساة ولجنة المحامين.

كلمة سويد

ثم ألقى المحامي أحمد سويد الكلمة التالية:

«لاننا مواطنون ولاننا حقوقيون نشعر بان اي كيان لاية دولة لا يمكن ان يستقر وان يقوم بنيانه ويتعالى ويشمخ الا اذا استند الى الحرية».

فالحريات والديمقراطية التي هي حمام امان كل قانون متحضر، في الاسس التي يقوم عليها بنيان الدولة والوطن، ومن هذا المنطلق تحسست فئة من المحامين ان الوطن في خطر لان الحريات في خطر، ومن هنا تنادوا ووضعوا وثيقة عمل لجنة المحامين للدفاع عن الحريات الديمقراطية وعن المعتقلين والمخطوفين وهي نواة عملنا وتحركنا المقبل.

ونتمنى ان ينضم الينا كل قانوني شريف (راجع نص الوثيقة في مكان اخر).

كلمة بعلبكي

بعد ذلك شكر النقيب البعلبكي لجنة المحامين التي تطوعت للدفاع عن الحريات والديمقراطية وبشكل خاص عن المعتقلين، مؤكدا على ان هذا العمل هو واجب كل مواطن، وبصورة اخص، واجب المحامين بالقانون، فعلى رجال القانون ان يتصاعدوا في سبيل هذه القضية. وقال: «اصم صوتي لصوت اللجنة في النداء الذي وجهته لرجاء اعضائها».

واقترح النقيب على اللجنة ان تقدم لائحة باسماء المعتقلين الى السلطة ليصار الى العمل على ضوئها والتحقق من وضعهم والوقوف سراحهم.

وأمر النقيب على الفصل بين قضيتي المعتقلين والمخطوفين، لدى القوات غير الشرعية.

ودعا السلطة للعمل من اجل الافراج عن المخطوفين لانه لا يجوز ان نعرض اي جهة غير شرعية على هذه الممارسات.

بعد ذلك اعتذر النقيب لارتباطه بموعد عمل، وانابه عنه امين السر الاستاذ باسم السبع لاستكمال المؤتمر.

وقد اوضحت السيدة وداد حلواني بعد ان قدمت لوائح باسماء المعتقلين والمخطوفين، ان الاكتشاف الذي نظمته اللجنة بقي ناقصاً بسبب صعوبة الاتصالات اولا وبسبب خوف الاهالي من ان يعرف ابناؤهم انها قاموا بتسجيلها ثانيا.

ثم نفت كل الشائعات التي تروج في ١٠ كانون الاول ١٩٨٢ «ان تحركنا جاء عفويا ومن منطلق عاطفتنا تجاه من خطف لنا عاليا وهو بذلك ملزم - معنويا - بواجب احترام تلك المبادىء في نظامه ودستوره وفي سائر شرعياته، وبما ان الحق بالتجوّل، الى المحاكم توفير الدفاع هو احد بنود الوثيقة العالمية المشار اليها، وقد تضمنت عليه بنود خاصة صريحة».

فالمادة الثامنة تنص: «لكل شخص الحق في ان يلجأ الى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه من الاعمال التي تنتهك الحقوق الاساسية المعترف له بها في الدستور او القانون».

كما تنص المادة العاشرة: «لكل انسان الحق على قدم المساواة الكاملة في ان تنظر قضيته بانصاف وبعلانية، محكمة مستقلة نزيهة تفصل في قضيته لها او للوجبات عليه او في صحة كل تهمة جزائي يواجه

والمادة ١١ تقول: «كل شخص يتهم بجرم يعتبر بريئاً الى ان تثبت ادانته قانونيا في محكمة علنية يؤمن له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه».

وبما ان هذه الحقوق الطبيعية والاصيلة قد تعرفت اليها كافة القوانين والشرائع منذ زمن طويل.

وبما ان الدستور اللبناني وسائر القوانين والشرائع اللبنانية تتضمن النصوص الوافية والكافية التي تكرس للمواطنين حقهم بالدفاع عن انفسهم وتؤكد على ضرورة توفير امكانات اللجوء الى المحاكم وتوفير كافة الضمانات للمتظلمين اقلها المثول امام القضاء واحترام جسم المتهم «خلال فترة زمنية حددها القانون ولا يجوز تناهلها او تجاوزها والا اعتبر ذلك خرقا فاضحا لابسط مبادىء» «الحرية الحمائية» وامتهانا للكرامة المتنقلة عن صفة الانسان بمعزل عن معتقداته الفلسفية او الدينية او السياسية.

وبما ان القوانين اللبنانية تتضمن وتقر المبادىء والحقوق التي كفلتها شرعة حقوق الانسان في المواد الآنفة الذكر وتضع لحمايتها اصالب التنحري والتدقيق لمنع كل عنف جسدي وكل معاملة قاسية او لاانسانية مرتكبي هذا الفعل الى المحاكم المختصة لينالوا انزل العقوبة الرادعة.

سادساً: التشديد على قضاة التحقيق للاستماع فوراً وفتح تحقيق جدي ودقيق للتأكد من كل ادعاء يدلي به اي متهم بان اعترافه في التحقيق الاولي قد انتزع منه بالقوة.

على الصعيد الاجرائي

استجابة لصرخة الامهات والآباء والاخوات والاخوة من انباء شعبنا ومن موقع الحرص على حقوق الانسان وحرية الرأي والدفاع والدفاع عن القانون ضد من يحرق احكامه وعن الدستور ضد من ينتهك حرمته.

وفي ضوء واقع الحال، ينوجه المحامون عموماً هذا النداء الى زملائهم على مختلف انتمائهم وميولهم وانتسابهم الاختياري لهيئة المحامين للدفاع عن الحريات والديمقراطية والمخطوفين والمعتقلين السياسيين، استجابة للدور الذي عرف به المحامي مدافعا عن المستضعف والمظلوم وناصراً للحق والعدالة والقانون.

وبما ان انتهاكات فاضحة لهذه القوانين تحصل يومياً بحق المواطن سواء من جهات رسمية او غير رسمية.

لذلك يرى المحامون الموقعون على هذه الوثيقة ومن موقع الالتزام بالموجبات الانسانية والوطنية والمهنية ضرورة التحرك كلجنة للدفاع عن الحريات والديمقراطية على محاورين تشريعي واجرائي.

على الصعيد التشريعي

يسعى المحامون اعضاء اللجنة عبر زملائهم المحامين النواب في المجلس النيابي لتقديم اقتراح قانون بنقض ما يلي:

اولا: الغاء المادة في قانون اصول المحاكمات الجزائية توجب على قضاة التحقيق تعليل قرار التوقيف تعديل قانوني واضح وتعليق شرعية هذا القرار ونفاذه على كفاية التعليل وقانونيته، والا كان قاضي التحقيق مسؤولاً عن قرار التوقيف الذي لا تتوفر المبررات القانونية والواقعية الكافية له.

ثانياً: اعطاء الحق لكل من يوقف احتياطيا دون مبرر كفاف، وبعد ان تمنع محاكمته او تظهر براءته نهائياً، بمطالبة الدولة بالتعويض عن العطل والضرر الذي لحقه مادياً ومعنوياً، وتسهيل سبل هذه المطالبة امامه باعفائها من الرسوم والنفقات.

ثالثاً: ايجاد وسائل سريعة ومريحة مقرونة بالرعاية واحترام الذات الانسانية في حلب المطلوبين الى دوائر المباحث والتحقيق.

رابعاً: تمكين المحامي من معاونة المظنين او المتهم في جميع اطوار التحقيق ولدى كافة سلطات التحقيق دون استثناء، بما في ذلك المباحث والتحرية والعسكرية وغيرها.

خامساً: ايجاد هيئة تفتيش خاصة تراقب اساليب التحري والتدقيق لمنع كل عنف جسدي وكل معاملة قاسية او لاانسانية مرتكبي هذا الفعل الى المحاكم المختصة لينالوا انزل العقوبة الرادعة.

سادساً: التشديد على قضاة التحقيق للاستماع فوراً وفتح تحقيق جدي ودقيق للتأكد من كل ادعاء يدلي به اي متهم بان اعترافه في التحقيق الاولي قد انتزع منه بالقوة.

وحرمان المرء حريته الشخصية باي وسيلة كانت يعاقب عليها بالحبس او بالاشغال الشاقة بمقتضى المادتين ٥٦٩ و ٥٧٠ منه.

وينزل بمقتضى المادتين ٣٢٧ و ٣٢٨ ايضا العقوبات بالموظف الذي يوقف او يحبس شخصا في غير الحالات الخصرية التي ينص عليها القانون وبمدراء السجون وحراسها ومدراء الاصلاحيات والمعاهد التأديبية اذا احتجزوا شخصا دون قرار قضائي او ابقوه لديهم الى ابعد من الاجل المحدد.

الى ما هنالك من نصوص ترعى حقوق الانسان الشخصية والسياسية.

وبما ان انتهاكات فاضحة لهذه القوانين تحصل يوميا بحق المواطن سواء من جهات رسمية او غير رسمية.

لذلك يرى المحامون الموقعون على هذه الوثيقة ومن موقع الالتزام بالموجبات الانسانية والوطنية والمهنية ضرورة التحرك كلجنة للدفاع عن الحريات والديمقراطية على محاورين تشريعي واجرائي.

على الصعيد التشريعي

يسعى المحامون اعضاء اللجنة عبر زملائهم المحامين النواب في المجلس النيابي لتقديم اقتراح قانون بنقض ما يلي:

اولا: الغاء المادة في قانون اصول المحاكمات الجزائية توجب على قضاة التحقيق تعليل قرار التوقيف تعديل قانوني واضح وتعليق شرعية هذا القرار ونفاذه على كفاية التعليل وقانونيته، والا كان قاضي التحقيق مسؤولاً عن قرار التوقيف الذي لا تتوفر المبررات القانونية والواقعية الكافية له.

ثانياً: اعطاء الحق لكل من يوقف احتياطيا دون مبرر كفاف، وبعد ان تمنع محاكمته او تظهر براءته نهائياً، بمطالبة الدولة بالتعويض عن العطل والضرر الذي لحقه مادياً ومعنوياً، وتسهيل سبل هذه المطالبة امامه باعفائها من الرسوم والنفقات.

ثالثاً: ايجاد وسائل سريعة ومريحة مقرونة بالرعاية واحترام الذات الانسانية في حلب المطلوبين الى دوائر المباحث والتحقيق.

رابعاً: تمكين المحامي من معاونة المظنين او المتهم في جميع اطوار التحقيق ولدى كافة سلطات التحقيق دون استثناء، بما في ذلك المباحث والتحرية والعسكرية وغيرها.

خامساً: ايجاد هيئة تفتيش خاصة تراقب اساليب التحري والتدقيق لمنع كل عنف جسدي وكل معاملة قاسية او لاانسانية مرتكبي هذا الفعل الى المحاكم المختصة لينالوا انزل العقوبة الرادعة.

سادساً: التشديد على قضاة التحقيق للاستماع فوراً وفتح تحقيق جدي ودقيق للتأكد من كل ادعاء يدلي به اي متهم بان اعترافه في التحقيق الاولي قد انتزع منه بالقوة.

وحرمان المرء حريته الشخصية باي وسيلة كانت يعاقب عليها بالحبس او بالاشغال الشاقة بمقتضى المادتين ٥٦٩ و ٥٧٠ منه.

وينزل بمقتضى المادتين ٣٢٧ و ٣٢٨ ايضا العقوبات بالموظف الذي يوقف او يحبس شخصا في غير الحالات الخصرية التي ينص عليها القانون وبمدراء السجون وحراسها ومدراء الاصلاحيات والمعاهد التأديبية اذا احتجزوا شخصا دون قرار قضائي او ابقوه لديهم الى ابعد من الاجل المحدد.

الى ما هنالك من نصوص ترعى حقوق الانسان الشخصية والسياسية.

وبما ان انتهاكات فاضحة لهذه القوانين تحصل يوميا بحق المواطن سواء من جهات رسمية او غير رسمية.

لذلك يرى المحامون الموقعون على هذه الوثيقة ومن موقع الالتزام بالموجبات الانسانية والوطنية والمهنية ضرورة التحرك كلجنة للدفاع عن الحريات والديمقراطية على محاورين تشريعي واجرائي.

على الصعيد التشريعي

يسعى المحامون اعضاء اللجنة عبر زملائهم المحامين النواب في المجلس النيابي لتقديم اقتراح قانون بنقض ما يلي:

اولا: الغاء المادة في قانون اصول المحاكمات الجزائية توجب على قضاة التحقيق تعليل قرار التوقيف تعديل قانوني واضح وتعليق شرعية هذا القرار ونفاذه على كفاية التعليل وقانونيته، والا كان قاضي التحقيق مسؤولاً عن قرار التوقيف الذي لا تتوفر المبررات القانونية والواقعية الكافية له.

ثانياً: اعطاء الحق لكل من يوقف احتياطيا دون مبرر كفاف، وبعد ان تمنع محاكمته او تظهر براءته نهائياً، بمطالبة الدولة بالتعويض عن العطل والضرر الذي لحقه مادياً ومعنوياً، وتسهيل سبل هذه المطالبة امامه باعفائها من الرسوم والنفقات.

ثالثاً: ايجاد وسائل سريعة ومريحة مقرونة بالرعاية واحترام الذات الانسانية في حلب المطلوبين الى دوائر المباحث والتحقيق.

رابعاً: تمكين المحامي من معاونة المظنين او المتهم في جميع اطوار التحقيق ولدى كافة سلطات التحقيق دون استثناء، بما في ذلك المباحث والتحرية والعسكرية وغيرها.

خامساً: ايجاد هيئة تفتيش خاصة تراقب اساليب التحري والتدقيق لمنع كل عنف جسدي وكل معاملة قاسية او لاانسانية مرتكبي هذا الفعل الى المحاكم المختصة لينالوا انزل العقوبة الرادعة.

سادساً: التشديد على قضاة التحقيق للاستماع فوراً وفتح تحقيق جدي ودقيق للتأكد من كل ادعاء يدلي به اي متهم بان اعترافه في التحقيق الاولي قد انتزع منه بالقوة.

وحرمان المرء حريته الشخصية باي وسيلة كانت يعاقب عليها بالحبس او بالاشغال الشاقة بمقتضى المادتين ٥٦٩ و ٥٧٠ منه.

وينزل بمقتضى المادتين ٣٢٧ و ٣٢٨ ايضا العقوبات بالموظف الذي يوقف او يحبس شخصا في غير الحالات الخصرية التي ينص عليها القانون وبمدراء السجون وحراسها ومدراء الاصلاحيات والمعاهد التأديبية اذا احتجزوا شخصا دون قرار قضائي او ابقوه لديهم الى ابعد من الاجل المحدد.

الى ما هنالك من نصوص ترعى حقوق الانسان الشخصية والسياسية.

وبما ان انتهاكات فاضحة لهذه القوانين تحصل يوميا بحق المواطن سواء من جهات رسمية او غير رسمية.

لذلك يرى المحامون الموقعون على هذه الوثيقة ومن موقع الالتزام بالموجبات الانسانية والوطنية والمهنية ضرورة التحرك كلجنة للدفاع عن الحريات والديمقراطية على محاورين تشريعي واجرائي.

على الصعيد التشريعي

يسعى المحامون اعضاء اللجنة عبر زملائهم المحامين النواب في المجلس النيابي لتقديم اقتراح قانون بنقض ما يلي:

اولا: الغاء المادة في قانون اصول المحاكمات الجزائية توجب على قضاة التحقيق تعليل قرار التوقيف تعديل قانوني واضح وتعليق شرعية هذا القرار ونفاذه على كفاية التعليل وقانونيته، والا كان قاضي التحقيق مسؤولاً عن قرار التوقيف الذي لا تتوفر المبررات القانونية والواقعية الكافية له.

ثانياً: اعطاء الحق لكل من يوقف احتياطيا دون مبرر كفاف، وبعد ان تمنع محاكمته او تظهر براءته نهائياً، بمطالبة الدولة بالتعويض عن العطل والضرر الذي لحقه مادياً ومعنوياً، وتسهيل سبل هذه المطالبة امامه باعفائها من الرسوم والنفقات.

ثالثاً: ايجاد وسائل سريعة ومريحة مقرونة بالرعاية واحترام الذات الانسانية في حلب المطلوبين الى دوائر المباحث والتحقيق.

رابعاً: تمكين المحامي من معاونة المظنين او المتهم في جميع اطوار التحقيق ولدى كافة سلطات التحقيق دون استثناء، بما في ذلك المباحث والتحرية والعسكرية وغيرها.

خامساً: ايجاد هيئة تفتيش خاصة تراقب اساليب التحري والتدقيق لمنع كل عنف جسدي وكل معاملة قاسية او لاانسانية مرتكبي هذا الفعل الى المحاكم المختصة لينالوا انزل العقوبة الرادعة.

سادساً: التشديد على قضاة التحقيق للاستماع فوراً وفتح تحقيق جدي ودقيق للتأكد من كل ادعاء

٨ ح/١ح/٩

1982 12 29 0001e 1

اسماء المعتقلين والمخطوفين اللبنانيين

تتمة المنشور صفحة - ٥ -

الاشهب، علي احمد الاشهب، عمر خليل دياب، عصام علي المصري، علي رشيد الاشهب، عبدو علي خلف، عبدالسلام شيخ موس، عمر محمد قوير، عبدالكريم النمري، عماد ابو مرعي، علي خدرج، عبدالله عبد موس، عبدالرحمن نصر الدين، عبدالقادر فرج، عبدالرحيم ناصر الدين، عدنان جليلاتي، ضاهر سلمان المصطفى، فريد عجل كركش، فايز نعيم محسن، فوزي نجيب ابو رجيلي، فرنجيا حسين الاشهب، قاسم محمد ناصر الدين، كمال رشيد سنو، كمال محمد الحاج سلمان، كرم سيف احمد الدين، كريم نجيب ابو رجيلي، محمد احمد سيف الدين.

مراد حسن خميس، محمد عبدالحسين بلوط، محمد عبدالله حجازي، معين محمد علي، محمد توفيق غصن، مهدي محمد ناصر، محمد سلمان، محمد حسين شعبان، مهدي الاشهب، محمد علي خدرج، محمد حمزي، محمد احمد درويش، محمد ابو زيد، مصطفى محمد سعدي، محمد محي الدين دياب، محمد خليل، محمد علي حسن المقداد، محي الدين حشيشو، محمد جوهر، محمد زريقان، محمود زريقان، مصطفى الحموش، موسى ابراهيم دايخ، نصار بزي، ناصر خالد الخالد، ناظم قاسم السقا، نزيه سري الدين، هرمنوز صنبر، هادي بهيج الدنف، وفيق محمد جنون.

وليد قاسم عبدالله، بوري عبدالامير نجيدة، يحيى زريقان، يوسف محمود مرتضى، حسين خروف، نبيل علي فرحات، محمد خير مصطفى الصباغ، سليم قاسم الحاج، علي جعفر، محمد حسن عوض، محمد علي احمد، علي ابراهيم شلهوب، حسين سعد الدين عفيش، عامر سليم عكاوي، سليم مزهر، عبدالحميد دمج، محمد علي دمج، عبدالغني منيمنة، دبية قاسم ابراهيم، نبيل محمد قنفاس، راغب محمد الصباغ، احمد صعبدالدين عفيش، محمود بكري بنات، ابراهيم سامي برو، محمود عثمان زهرة، شحادة شهاب شهاب، غسان محمد فايز، وسامة برّي، عماد علیان، علي محمد شحادة، نبيل حسين بربور، صبحي عبدالقادر كبرور، محمد ابراهيم مرضة، غياء قاسم ابراهيم، بسام حاتل حمدان، عايدة قاسم ابراهيم، سليم محمد حمدان، عبدالرحمن مغربي، محمد مغفر، محمد نيازي قبلان، حسن سليم الحاج، رضا محمد نواف، منشور ابو جبل، علي مازح.

شاهين عماد، محمد صالح الحسيني، احمد صالح الحسيني، محمود عصفورة علاء الدين، علي شور، بشارة سعيد عيس برّي، علي حسن عبدالله، عبدالغني صبرا، عبدالغني نمر دبب، كمال احمد كيلو، اكرم فؤاد اسعد بدوي، علي حسون، علي بلبل، فاطمة غلوش، بهيجة وهبي، محمد مصطفى دقنو، احمد قليلا ، محمود قليلا عليا قليلا، امال قليلا، حسام قليلا، حسين فياض مرعي، علي احمد ضاهر، ماهر قصير، موسى محمد سلامة، محمد فياض سلامة، حسين محمد موسى محمد، محمود فياض مرجي، اسماعيل مرجي، ابراهيم احمد صالح، علي احمد صالح، خليل احمد صالح، جميل علي السيد، فريد كوكاش، عصام محي الدين خليفة، فهمي نوحي، محمد مصطفى قبورة، شحادة حسين ابو سعد، سعيد احمد ابو العلى، خليل دبب ياسم، دبب خليل قاسم.

ياسم بشير محمد علي، سنجيع شديد، قاسم محمد زيدور، مصطفى سلمان، وفيق سبر، محمد حسين فقيه، انيس نعيم دبب، عبدالحفيظ حمادة، محمد غريب، مصطفى حسين غريب، عبدالحفيظ عباس حمادة، علي عباس حمادة، خالد المولى، عدنان عبدالكريم ياسين، اسماعيل محمود الحضرمي، عادل يوسف الاعور، احمد سليمان عشو، احمد طه يونس، ابراهيم زعيوط، ايمن احمد عوض، اديب حنوا، ابراهيم محمد نمر دبراوي، اسماعيل موسى قاسم، احمد عنزات، علي ابراهيم محمد مصطفى سنديس، ابراهيم شبلي السكران، احمد صالح حوالي، احمد حامد جوهر، اسماعيل عثمان الجربيني، احمد مصطفى شرف، ابراهيم احمد مصالح الخطيب، احمد حسن خليل مرعي، ابراهيم راشد عبود، اسامة محمد منهل الشيخ

عيس، احمد محمد الشيخ عيس، امين حسن عبدالرازق، احمد سعيد صبحية، احمد محمد عايشة، احمد علي الطورة، احمد كمال ابو الشباب، محمد احمد النايف، محمد خضر الشدي، محمود محمد الحصري، محمد مهدي الابرش، مصطفى الابرش، محمود سليم حمزة، محمد حسين ابو طاقة، مصطفى خليفة، محمد دبسي، محمد نجيب احمد محمود، موسى عيس، محمد علي سعيد، محمد محمود عيس، مفيد الصادق، محمد دبب سعيد، محمد عثمان محمد، منصور فيصل دياري، مازن احمد عبدالعال، محمد سليمان السيد، محمود محمد البنوي، محمد حسين مصطفى البنيم، منير صالح الخطيب، مروان سعيد محمد عكر، محمد محمود احمد عويني، منصور اسماعيل الخليل، مأمر حويلة، محمد كمال شحتو، مالك نور يوسف، مصطفى صلاح الدين سعد، محمد سمير زكريا رحمة، محمد حسن هاشم، محمد عبدالحليم طه، مصطفى ابو شليل، محمد محمود المارذلي، منيف عوض ضاهر، منى شبلي، محمد مصلح اليوسف، محي الدين ابراهيم النجار، محمد حسين عبدالحميد، محمود حسن سريس، محمد عبدالحسين اسعد، محمد علي صالح الخطيب، محمد حسين ياسين، مصلح حمد عبدالرازق، مصطفى حسن زيدان، محمد علي شحادة الصالح، مصطفى ياسين هنداوي، مصطفى حسن طه، ماجد سعيد صالح، محمود رشيد حمزة، مصطفى محمود ابو انديله، جمال حسين الشوى، جمال محمد محمود حمو، جمال كمال معروف، جمال ابراهيم ناصر، جهاد صالح زيادة، جمال كايد قداح، جبران صديق خوري، جمال الشعار، جهاد احمد لوباني، جعفر عدلوني، جوهر حامد جوهر، جوهر محمود جوهر، جمال حسن الترك، جلال رشيد زيد، جمال محمد هنداوي، جميل محمد حواط، جلال حسن القاضي السعدي، جمال سليم اقشير، جمال محمد قاسم، جمال كمشو، حسين ابو خروب، حسين محمد شليش، حسين ابو سويد، حسين احمد مرهيجي، حسين محمد المصطفى، حسان علي الأشوح، حسين علي الخطيب، احمد راضح، احمد سليم اقشير، احمد موسى جمعة، احمد خليل سعد، احمد يونس معوض، احمد مصطفى الصعيدي، اسماعيل محمد عقدو، اسامة صلاح حبيش، احمد كشير، احمد موسى عبدالله، بشير احمد عطعوط، بسام شعبان خليلي، بسام محمد منهل الشيخ عيس، بلال احمد شناوني، بديع قاسم عنزيس، بهاء يوسف حسون، بسام عبدالسلام البيسي، بلال خليفة، ثريا راجح، جورج ديراني، جلال محمد اسماعيل عايد، جمال احمد شعبان، جوهر احمد جوهر، جمال يوسف دبب، جمال فؤاد لحام، جلال مصطفى عباد، جمال زيدان شحرور، احمد حسن سكر، ايوب ذخل الله، ابراهيم صبحي الأطرش، ابراهيم خليل الشهراوي، احمد مصطفى خليل، ابراهيم أطير، احمد نايف موس المصري، احمد حميد رحال، ابراهيم مصطفى السري، احمد توفيق سعيد، ابراهيم راشد عبود، احمد محمد الحسن، احمد السمح، احمد دبي، احمد الصباح، احمد الشيخ شرقية، احمد سعيد المصري، ابراهيم فيصل دياري، احمد حسن حماد، احمد حميد اللكي، احمد محمد خليل علي، احمد حسين ندوة، ابراهيم احمد عفسّة، ابراهيم نعيم شرقاوي، احمد فايز دبب، احمد جبر عبدالقادر، احمد علي حجير، احمد سلام علام، اكرم محمد ابراهيم، احمد خليل النفيع، احمد مهادي احمد، احمد محمد سرحان، احمد ابراهيم مشيرفة، اسماعيل ابو حجر، احسان احمد ياسين، ابراهيم حسين ابو حمد، احمد سعيد عياد، احمد صعدالدين الهابط، احمد محمود سنونو، امين محمد ابو طه، احمد محمود العابدي، احمد محمد درويش، احمد محمد حسين، اسامة محمد قاسم، ابراهيم صالح الديماسي، احمد ابراهيم خطاب، احمد زيدان شحرور، اسماعيل علي حسين نهلس، احمد علي زمزم، الياس رضا فاضل، احمد علي الحلو، عبدالرؤوف متول الشيخ عيس، عادل شكري القاضي، عبدالباسط علي حسان، عامر ابو عجب، عبدالمجيد محمد حسين، علي مصطفى سالم، عفو عدلوني، عصام حسن النمرك، عرسان الهابط، عمر محمد ابو حجة، علي محمد حمد حسن، عادل احمد غالي، عدنان مصطفى عبادي، عادل احمد عودة، عاطف توفيق ابو زاهر، علي احمد الحاج علي، عماد نايف علّمان، عدنان سعدالدين الهابط، عبدالمجيد الخطيب، علي عثمان محمد، عمر لطيف الرشيدي، عيس ابراهيم غالي، علي احمد ابو خرج، عبدالناصر فهمي وهبي، احمد محمد الشيخ عيس، امين حسن عبدالرازق، احمد سعيد صبحية، احمد محمد عايشة، احمد علي الطورة، احمد كمال ابو الشباب، محمد احمد النايف، محمد خضر الشدي، محمود محمد البحصري، محمد مهدي الابرش، مصطفى الابرش، محمود سليم حمزة، محمد حسين ابو طاقة، مصطفى خليفة، محمد دبسي، محمد نجيب احمد محمود، موسى عيس، محمد محمد عيس، محمد محمد محمود عيس، مفيد الصادق، محمد دبب سعيد، محمد عثمان محمد، منصور فيصل دياري، مازن احمد عبدالعال، محمد سليمان السيد، محمود محمد البنوي، محمد حسين مصطفى البنيم، منير صالح الخطيب، مروان سعيد محمد عكر، محمد محمود احمد عويني، منصور اسماعيل الخليل، مأمر حويلة، محمد كمال شحتو، مالك نور يوسف، مصلح الدين سعد، محمد سمير زكريا رحمة، محمد حسن هاشم، محمد عبدالحليم طه، مصطفى ابو شليل، محمد محمود المارذلي، منيف عوض ضاهر، منى شبلي، محمد مصلح اليوسف، محي الدين ابراهيم النجار، محمد حسين عبدالحميد، محمود حسن سريس، محمد علي الخطيب، محمد حسين ياسين، مصلح حمد عبدالرازق، مصطفى حسن زيدان، محمد علي شحادة الصالح، مصطفى ياسين هنداوي، مصطفى حسن طه، ماجد سعيد صالح، محمود رشيد حمزة، مصطفى محمود ابو انديله، جمال حسين الشوى، جمال محمد محمود حمو، جمال كمال معروف، جمال ابراهيم ناصر، جهاد صالح زيادة، جمال كايد قداح، جبران صديق خوري، جمال الشعار، جهاد احمد لوباني، جعفر عدلوني، جوهر حامد جوهر، جوهر محمود جوهر، جمال حسن الترك، جلال رشيد زيد، جمال محمد هنداوي، جميل محمد حواط، جلال حسن القاضي السعدي، جمال سليم اقشير، جمال محمد قاسم، جمال كمشو، حسين ابو خروب، حسين محمد شليش، حسين ابو سويد، حسين احمد مرهيجي، حسين محمد المصطفى، حسان علي الأشوح، حسين علي الخطيب، احمد راضح، احمد سليم اقشير، احمد موسى جمعة، احمد خليل سعد، احمد يونس معوض، احمد مصطفى الصعيدي، اسماعيل محمد عقدو، اسامة صلاح حبيش، احمد كشير، احمد موسى عبدالله، بشير احمد عطعوط، بسام شعبان خليلي، بسام محمد منهل الشيخ عيس، بلال احمد شناوني، بديع قاسم عنزيس، بهاء يوسف حسون، بسام عبدالسلام البيسي، بلال خليفة، ثريا راجح، جورج ديراني، جلال محمد اسماعيل عايد، جمال احمد شعبان، جوهر احمد جوهر، جمال يوسف دبب، جمال فؤاد لحام، جلال مصطفى عباد، جمال زيدان شحرور، احمد حسن سكر، ايوب ذخل الله، ابراهيم صبحي الأطرش، ابراهيم خليل الشهراوي، احمد مصطفى خليل، ابراهيم أطير، احمد نايف موس المصري، احمد حميد رحال، ابراهيم مصطفى السري، احمد توفيق سعيد، ابراهيم راشد عبود، احمد محمد الحسن، احمد السمح، احمد دبي، احمد الصباح، احمد الشيخ شرقية، احمد سعيد المصري، ابراهيم فيصل دياري، احمد حسن حماد، احمد حميد اللكي، احمد محمد خليل علي، احمد حسين ندوة، ابراهيم احمد عفسّة، ابراهيم نعيم شرقاوي، احمد فايز دبب، احمد جبر عبدالقادر، احمد علي حجير، احمد سلام علام، اكرم محمد ابراهيم، احمد خليل النفيع، احمد مهادي احمد، احمد محمد سرحان، احمد ابراهيم مشيرفة، اسماعيل ابو حجر، احسان احمد ياسين، ابراهيم حسين ابو حمد، احمد سعيد عياد، احمد صعدالدين الهابط، احمد محمود سنونو، امين محمد ابو طه، احمد محمود العابدي، احمد محمد درويش، احمد محمد حسين، اسامة محمد قاسم، ابراهيم صالح الديماسي، احمد ابراهيم خطاب، احمد زيدان شحرور، اسماعيل علي حسين نهلس، احمد علي زمزم، الياس رضا فاضل، احمد علي الحلو، عبدالرؤوف متول الشيخ عيس، عادل شكري القاضي، عبدالباسط علي حسان، عامر ابو عجب، عبدالمجيد محمد حسين، علي مصطفى سالم، عفو عدلوني، عصام حسن النمرك، عرسان الهابط، عمر محمد ابو حجة، علي محمد حمد حسن، عادل احمد غالي، عدنان مصطفى عبادي، عادل احمد عودة، عاطف توفيق ابو زاهر، علي احمد الحاج علي، عماد نايف علّمان، عدنان سعدالدين الهابط، عبدالمجيد الخطيب، علي عثمان محمد، عمر لطيف الرشيدي، عيس ابراهيم غالي، علي احمد ابو خرج، عبدالناصر

خزنة، رياض علي الخطيب، رياض محمد البواب، راضي خليل أقنال، رشيد حسن اشكنتنا، رياض يحيى الصباغ، رياض محمود جميلة، رامز حسن السقا، رستم الشامي، رياض احمد شعبان، رمزي احمد محمد، ذكي عبد الغران، زهير زعيوط، زهير محمود الشامي، زياد علي حيدر، زياد الحلو، زهير احمد عبدالله لطيف، زيدان محمود زيدان، زياد بقاعي، زهير المغربي، زياد احمد الخطيب، سمير ابو خروب، سمير خليفة، سليمان دبب ملطوري، سامي ابراهيم مشهراوي، سمير مفلح يونس، سهيل مصطفى شرف، سعيد مصطفى شرف، سميح خضر بشر، سليم فارس، سهيل ابراهيم ناصر، سمير خليف شعبان، سليم ابراهيم الخطاب، سهيل عبدالله ابو خروب، سميح القاسم، سهيل ابو خلدون، سهيل ابراهيم ناصر، سامية محمود، سمير كمخ، سمير الطوزة، سلطان حامد درويش، سامي علي سعيد، سامي فتح الله قبلاوي، سمير رستم، سهيل هاني حسن، سمير مفلح يونس، سمير محمد محمود ابو طاقة، سمير دياب معروف، سامي مصطفى اللحام، سهيل محمد شراق، شعبان البكر، شحادة قاسم دحويش، شحادة احمد ناصر، شحادة محمد شحادة، صلاح حسن عودة، صبحي سعيد القادر، صبري حسن ضاهر، صالح مصطفى قبورة، صبحي صالح محمود زيادة، صالح محمد صالح، صالح حسن الحاج، صالح راضي، صبحي موسى الاطرش، طلال محمود كايد، طارق الخطيب، طلال محمود محمد، طه حماد، طه احمد طه، طارق محمد الجندي، علي اسعد علي الحاج، عبدالحميد حسن، علي بدير مظفراي، عامر يوسف ديوب، عبدالحفيظ عفيفي، عائشة رضا الصادق، عبدالرحمن سعيد حميران، عبدالمطيع دبب شيخة، علي دبب شيخة، عادل احمد عودة، عادل سعيد ابو رقية، عصام محمد علي الخطيب، عبد موسى الحاج، علي حسين صالح، حسن احمد ياسروري، خليفة شحادة، خالد صالح شاكر، خميس دبب مظفراي، خالد اسماعيل مشهراوي، خضر احمد حسن، خليل العبوشي، خالد طالب علي، خضر شعبان، خالد شعبان، خير عيد فيراوي، خالد محمد شاهين، خالد حسن عبدالحليم، خالد علي الحلو، خليل خالد محمد ملك، خالد محمد محمد، خالد علي فاعور، خالد لطيف الكوف، خالد تعرمي، خالد محمد عيسى ورد، خالد احمد حجة، خالد شحادة محمد، خالد يوسف قبورة، خليل صبحي الأطرش، خليل ابراهيم سويد، حسين خميس جميل، حسن اسماعيل حبوو، حسن احمد زوري، حسين احمد ابراهيم، حسين الحاج حسين، حسين سليم، حسن هاشم الامير، حمادي شبلي، حسن عبدالله برجاوي، حسن محمد سليمان، حسين مصطفى الحاج يوسف، حسن عبدالله ابو خروب، حنان حمادة، حسين حسين ابو طاقة، حسام محمد ابو طاقة، حسن هاشم قطيرب، حسن محمد وآلي، حمد محمود عيس، حسين زبيدة، حسام حميد، حسين نعمة الدباحة، حسين الاشوح، حسن يوسف مغربي، حسن احمد حسن السعدي، حسين حسين السعيد، احميد فيصل دياراي.

فهمي وهبي، عبدالكريم مصري، عماد البكر، علي احمد طنايع، عادل رشيد القاضي، عمر الرشيدي، علي عدنان الحجرز، عدنان الحجرز، علي رستم، علي حسن سعيد، عبدالله موسى احمد عثمان، عيسى محمد درباس، عدنان زيدان ياسين، عدنان عقلة، عادل محمود دحويش، عطية قاسم، عبدالله صقر، عمر محمد ابو جعفة، عبدالله مصطفى الاسدي،

عمر اطير، عصام محمد سالم، عبدالوهاب السيد، عبدالله موس اللكي، علي محمد خليل علي، عصام محمد شحادة، علي احمد مطر، علي احمد علي فياض، عمر رشيد حمزة، عوض محمد عبدالرحيم السيد، عبدالفتاح الابرش، عمر سليم حمزة، عيسى ابراهيم غياني، عبد احمد كيالي، عماد عثمان عثمان، عصام ابراهيم حسين، علي حسين يوسف، عدنان وردة، عائد الصادق، عصام يحيى الحريري، علي دبب سعيد، عبد دبب سعيد، علي عثمان محمد، عبدالله زعرور، علي عطية لوباني،

عزيز فيصل دياراي، عادل ابراهيم معطي، علي سليمان السيد، عبدالباسط حسان، عدنان عثمان، عبدالناصر حسن، عفيف خليل سعد، عدنان عوض علي، علي فوزي القاضي، علي احمد عساف، عبدالله جبر، غانم دياب عيس، غازي مجيد العادي، غازي عثمان، غانم نمر سعيد، غسان الشعار، غسان سهيل مشهراوي، فتحي نمر محمد دياراي، فتح الله قبلاوي، فتحي جميل ابو عودة، فيصل علي كايد، فؤاد كامل اللحام، فلاح محمد عجاوي، فايز علي بركة، فتحي احمد سرحان، فيصل محمود فارس، فاروق شبلي، فؤاد محمد رشيد ابو خرش، فريد عيس الخطيب، فادي بلبيسي، فياض حسن اليتيم، فادي الخطيب، فيصل محمد ديراوي، فخري شحادة ايوب، فاروق عبدالعزيز النابلسي، فضل عبد الغني سليماني، فتان فضة، قاسم احمد رستم، قاسم سعيد المكحل، قاسم احمد رستم غضبان، كامل يوسف ديوب، كامل محمد شحادة، كامل يوسف عبيد، كايد محمد عثمان، كايد محمد عثمان، كارم احمد جبر، كمال علي العلي، محمد زغبوط، محمود احمد بدوي، محمد زهير منصور، محمد رشيد العزير، محمد دبب ملطوري، محسن فارس قبورة، مازن محمود عودة، محمد الصالح، محمد عبد يوسف عثمان، مصطفى محمد اسماعيل العابد، مروان محمد جمال، محمد دبب شيخة، محمود كامل عبدالرزاق، مروان علي قاسم، محمد يوسف عيسى، محمد عايشة، محمد ابراهيم قبلاوي، محمود ابراهيم قبلاوي، منيب عبدالحليم، محمد العويني، محمد حسين رجب طه، مصباح اليوسف، محمود حداد، محمود سالم علام، موس دياب موس، محمد كنعان، محمد اسماعيل ديدوب، محمد زياد علي المشهراوي، محمود طه مقامس، محمد محمود حبوب، مروان عبدالله حليحل، محمد محمود القاسم، ماجد نور يوسف، مرعي النابلسي، محمود محمد الناطور، محمود موس هبرات، محمد علي معروف،

محمود عثمان محمد، محمد محمود عوض، محسن احمد شاواني، محمود عبدالحرش، محمد حسن احمد ابريق، ماهر مصطفى السايح، منذر البكر، محمود حسن رمضان، محمود محمد ايوب، مصطفى السعيد، محمود التابلسي، محمد عيد مصلح، ماهر الفقير، محمد عبدالحميد، مصباح نايف ضاهر، منصور خليل، محمد النجمي، محمد صبحي عبدلوني، محمد عودة، مروان قاسم الخطيب، موس محمد رمضان، محمد محمد المصري، محي الدين محمد البيومي، نبيل محمد ابراهيم، ناصر اسعد الصايغ، هاشم احمد شعبان، هشام دبب ياسين، هاني محمود عودة، هشام كامل درويش، هاني عبدالكريم، هلال خليل يازوري، هاني ناجي حسن، وديع محمد اسماعيل عايد، وجيه عبدالله الخايك، وهيب محمد ابو الشباب، وفيق الاسطة، وليد ياسين غانم، وفيق صبحي عبدالغني، وديع مصطفى عايد، وليد احمد حجة، وليد مصطفى طه، وليد محمد خليل، وليد الزرني، وفيق صبحي عدلوني، يوسف محمد ديبوب، يحيى شبلي سكران، يوسف شعبان خليلي، يوسف كمال ابو الشباب، يوسف نعيم علي، يوسف وراد، يوسف ثرياني، يوسف سليم شكري السيد، يوسف بكر عطعوط، يوسف عبدالله النحمي، يوسف عبدالكريم خشان، يونس احمد نجار، ناصر كامل قاسم، نبيل حمج، وليد فوزي الحاج احمد، رياض بنات، محمد قداح، حسين صالح طبيلي، جمال ابراهيم ناصر، اسماعيل محمد عنتور، علي حسين دبايش، احمد سندس، نزيه يوسف عكاشة، ناصر يوسف عكاشة، ناصر حسين شحادة الزحمة، نبيه حسن عودة، نمر فؤاد زيدان، نزار حسين قبورة، ناظم صلاح هاشم، نبيل مصطفى ضيف الله، نبيل محمود حسين، نعيم اسعد انجامي، نعيم الشامي، نمر حسين خميس، نعيم شحادة، نوادر دوالي، ناصر مصطفى كايد، نعيم احمد شؤفاني، ناصر مصطفى عابد، ناصر حسن اللكي، نبيل غريب السري، ناصر محمد سعدالدين، ناصر الخطيب، ناصر فهمي وهبي، ناظم حسن السقا، نصر حمد خليل، نصاصر الصانع، منصور النجمي، محمد حسن خليل، محمود شلاله، محمود قاسم عبدالغنا، محمد احمد شحادة، محمد عبدالسلام وناس، محمد نجيب الحاج ابراهيم، محمد عاصي السعدي، محمود السابق، محمد فوزي القاضي، محمود مهوس، محمد فارس القاضي، محمود حسن ابو شليح، محمد محمود عبدالقادر السقا، محمد صبحي شراق، مصطفى الزرني، محمد يوسف صبح عبود، محمد حمعة غرايلي، مصطفى محمد حانا، ماجد صبحي الأطرش، محمد العلي، ناصر ابو طه، ناصر عبد وهبة، ناصر محمد سعدالدين، ناصر محمد اسماعيل عبابد، نعيم محمد دبب عباس، خالد دحويش، خالد العبد ناصر، خالد علي سكر، خليل محمود الحسن، خليل خليفة، خالد دبي، خالد محمود عيس، خالد محمد عثمان، خديجة محمد ايوب، خليل ابراهيم حسن، خضر سعيد محمد، خالد حسن الحسين، خولة حمد السعدي، خليل ابراهيم سعد، خالد محمد السعدي، خليل حمعة، خالد علي العلي، خالد محمد سليم ياسين، داوود سليمان خضير، درويش نواف ابو

اسماء المخطوفين والمعتقلين غير اللبنانيين :

● الفلسطينيون :

غادة صادق عنان، حسين السيد، محمد حامد عقلي، حسين الحمار، وليد محمد صالح ابو عودة، محمد ياسين تركي، حسين مصطفى الحاج يوسف، مازن احمد عبد العلي، معطي بكر، حسين الخطيب، علي طه، محمد عبدالمجيد ابو خشة.

● الجنسية قيد الدرس :

رخام محمد موشو، احمد رمضان، محمد حسين فخرو، شمس الدين حسين ابراهيم، سلمان علي خليل، صبحي احمد فخرو، تركي احمد فخرو، جمال خضر القاضي، محمد سعد، صلاح حمدان عمرات، عمر محمد خضر القاضي، بعكو، غازي رمضان، غازي عمرات، خضر عبدالكريم، رضوان توفيق، جميل درويش، وهاب سعدو، فهمي نوحي، فيصل محمد علي، سليمان قسلان، محمد عزيز شيخ موس، زياد درياس عمرات، نوري درياح عمرات، رياض حسمان عمرات، محمد قاسم البعيني، عفيف ماردينى، منير ماردينى، خليل عثمان، حسن عبدالرحمان، عبدالله سعدية علي خان، يحيى، حسن مرعي، ركريا محسن مرعي، خالد جميل كرمة، جميل محسن كرمة، حميد جميل كرمة، خضر كرمة، فيصل علي، عارف حسن، بشير محمود عمرات، رمضان الداهوك، رضوان خضر الزين، عبدالله اسماعيل الزين، حلمي محمد ياسين.

● السوريون :

وليد سعيد عنتيلي، محمد ياسين درويش، حسن اسود، احمد عبدالجمال، مصطفى محمد صالح البوسك، احمد محمد العلي، عامر حسن ابو عرب، جنيد محمد جنيد، احمد عبدالجمال، محمد علي عجاج، هيثم عاشور، مصطفى احمد الشوا، حميد العبدالله، نهاد رحال، مخائيل عوض، الياس عوض، جمال يوسف سلام، زيدان افندي، محمد صالح شكري ابراهيم، عمر نوري عثمان، عبدالسلام صالح عكر، وليد جميل، حسين علي احمد، محمد علي احمد، محمد هويلو، محمد سليم عزاوي، وليد علي الاحمر، عبدو موس، سليم الهوبدي، محمد وليد فرنوس، مخلف عبدالسامر، اوراس الهوبدي، عمر اسعد ناصيف، وليد الحموي، عصام محي الدين خليفة، عبدالعزيز حسن، وليد احمد جبل، زكريا احمد جبل، احمد العلي، عامر حسن ابو عرب، جنيد جنيد، علي احمد المحمد، حسن هويلو.

● الاتراك :

عثمان احمد اوشان، محمد امين حسين اصلان، خليل شلبي غثمان، عبدالله محمد كلش، حبيب هوجو، حسين خليل محمد، حسين سرحان، شيخ موس الزين، محمود طاقة، جمعة سلمان ابراهيم، نظير سان خان، فادي سان خان، اسعد الزين، عبدالقادر سلمان ابراهيم، رشيد محمد، محمد عكش، عبدو موسى الاسمر، صبحي حسن سرحان، صلاح مجيد، اكرم حسن.